## «ممتازة» الشؤون .. الأسبوع الجاري

قال الوكيل المساعد للشؤون المالية والإدارية بوزارة الشؤون الاجتماعية صالح العجيل، إن مكافأة الأعمال الممتازة ستكون في حسابات موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية الأسبوع الجاري.

### بما يترتب على ذلك من آثار أخصها إعادة الانتخاب مجددا في الدائرة الخامسة لشغل المقعد

# «الدستورية» تبطل عضوية النائب بدر الداهوم

- حمدان العازمي يتبنى استجواب الخالد مع المطير.. ونواب يعلنون مقاطعة جلسة قسم الحكومة
- الداهوم: رسالتي للشعب الكويتي أن يحسنوا الاختيار وأن يتقوا الله في الكويت بالوقوف مع الصالحين

قضت المحكمة الدستورية برئاسة المستشار محمد بن ناجي أمس بإبطال فوز المطعون ضده بدر زايد الداهوم في انتخابات مجلس الأمة التي اجريت في الـ 5 من ديسمبر الماضي وبعدم صحة عضويته في مجلس الامة مع ما يترتب على ذلك من آثار اخصها اعادة الانتخاب مجددا في الدائرة الخامسة لشغل المقعد الانتخابي الذي حصل عليه.

وكانت المحكمة الدستورية قررت في جلسة الـ 3 من مارس الجاري مد أجل النطق بالحكم بالطعون الخاصة ببطلان انتخاب الداهوم إلى جلسة الأمس.

يذكر أن "الدستورية" كانت قد حجزت في جلسة الأول من فبراير الماضي الطعون رقم 11 و13 و15 لسنة 2020 الخاصة ببطلان انتخاب الداهوم للحكم في جلسة 3 مارس الجاري.

وفي أول تعليق له على قرار شطبه وجه بدر الداهوم رسالة إلى الشعب الكويتي بكل مكوناته داعيا إياهم الى حسن الاختيار وتجنب أهل المصالح، قائلا " اتقوا الله في الكويت وقفوا مع الصالحين لانتشالها من فساد المتنفذين لأن أصحاب المصالح سيدمرونها.

وأعلن النائب حمدان العازمي تبني استجواب رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد المقدم من الداهوم بمشاركة محمد المطير.

وفي هذا الإطار دعا النائب صيفي الصيفي النواب الـ 38 المؤيدين للاستجواب السابق "لرئيس مجلس الوزراء" إلى «مقاطعة قسم الحكومة وإسقاطها وإجبارها على الرحيل ، وعدم منحها الشرعية الدستورية لعجزها ولما رأينا من تخبطات شهدها الجميع».

وأعلن النائب عبدالكريم الكندري أيضا مقاطعة جلسة القسم ، مبينا أن رئيس الوزراء يكاد يكون أكثر مسؤول أقسم على احترام الدستور وقوانين الدولة منذ 2006.

كما أعلن النائبان فارس العتيبي وسعود بو صليب مقاطعة جلسة قسم الحكومة أيضا.

من جهته قال النائب عبدالعزيز الصقعبي "كنت قد تقدمت بمقترح تعديل قانون المحكمة الدستورية بإلغاء تفويض النظر في صحة العضوية وإعادة الاختصاص لصاحب الحق الأصيل! وسأتقدم اليوم بطلب استعجال القانون وأدعو النواب للتوقيع عليه حفاظا على مبدأ دستوري راسخ وهو الفصل بين السلطات الذي أصبح ضروريا".

بدوره، قال النائب مبارك الحجرف: "سوف نعيد هذا الأمر إلى ما قبل عام 1973 ويرجع هذا الاختصاص الأصيل إلى مجلس الأمة".

من جانبه، أعلن النائب حمدان العازمي "سأتبنى استجواب الداهوم مع محمد المطير "لرئيس مجلس الوزراء" ونعدل قوانين المحكمة الدستورية".

من جانب آخر، أكد النائب مرزوق الخليفة بعد قرار المحكمة الدستورية اليوم أن "كل الخيارات قائمة ومفتوحة"، مشيرا الى أننا "سنتداعى لعقد اجتماع طارئ مع النواب بعد قليل لاتخاذ ما يلزم من موقف سياسي يتلاءم مع هذا الوضع الذي وصلنا إليه حفاظاً على كيان الدولة القانوني والدستوري".

من ناحيته أكد النائب د. صالح المطيري احترامه جميع السلطات الموجودة في الدولة وتقديره لصلاحياتها، مشيرا إلى أن "التداخل ما بين السطات مرفوض بشكل قاطع".

واعتبر المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن تعديل قانون المحكمة الدستورية، وإعادة النظر في تشكيلها وصلاحياتها، أصبح أمرا ضروريا".

وأكد المطيري إيمانه بأن "ما حصل اليوم لا يمت للعمل السياسي الديمقراطي في الكويت بتاتا وإنما ما يحصل هو بسبب ترسيخ قانون المسيء" معتبرا أنه "قانون مسيء في حد ذاته".

وقال " صوت الحق يعلى ولا يعلى عليه، وعندما يذهب داهوم أو مسلم أو فيصل أو سين من الناس ، فإن هناك رجالا عاهدوا الله وسوف يبرون بما عاهدوا عليه وسوف يكونون سدا منيعا لحماية الأمة".

واعتبر المطيري أن "النهج الداعم لمد يد التعاون للحكومة قد تأثر بسبب النهج الحكومي"، مضيفا " لن نصبر على هذا الأمر وسوف نحاسبكم ولن نتوانى بعد الجلسة الأولى وخلالها أن نقدم يد المحاسبة قبل يد التعاون حتى نيل جميع الحقوق".

من جانبه أكد النائب مبارك العرو أهمية عودة حق النظر في صحة العضوية النيابية إلى مجلس الأمة، وإنهاء التفويض الذي منح المحكمة الدستورية النظر في هذه المسألة.

وقال العرو في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة "كنت قد تقدمت بمقترح قانون لإعادة تشكيل المحكمة الدستورية، واليوم سنذهب إلى أبعد من ذلك بكثير بدعم مقترح النائب عبدالعزيز الصقعبي بسحب تفويض المحكمة الدستورية فيما يخص صحة العضوية".

وأضاف "نحترم السلطة القضائية وكل ما يصدر منها من قرارات ونحتفظ بحقنا بنقد هذه القرارات، وكنا نتمنى عدم تطبيق أي قانون بأثر رجعي".

واعتبر العرو أن "الداهوم كان يمثل منهجا سياسيا يحتذى به لكل من يحارب الفساد"، مضيفا "إن النهج باق لكل من أراد الإصلاح في هذا البلد".

من جهته أكد النائب د.أحمد مطيع تأييده كل القوانين الداعمة للحق والمؤيدة للإصلاح، معلنا من جهة أخرى دعمه الكامل للاستجواب المقدم لسمو رئيس الوزراء.

وقال مطيع في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة " سأعمل على إقرار كل الاقتراحات المتعلقة بتعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية، وإقرار قانون مخاصمة القضاء".

وأضاف "أعلن دعمي الكامل للاستجواب المقدم من النائب محمد المطير إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والذي سيتبناه النائب حمدان العازمي نيابة عن الداهوم" مؤكدا أنه سيتحدث مؤيدا للاستجواب، مشددا على أنه "سيكون من أول المدافعين عن المواطنين".

وبين عدم اعتراضه على حكم المحكمة الدستورية بشأن إبطال عضوية الداهوم قائلا "نحترم القضاء ونقول الحمد لله على كل حال، ونؤكد أن كل نائب شريف سيسلك نفس النهج الإصلاحي الذي اتبعه الأخ الداهوم الذي نقول له إن الكويت كلها حزينة اليوم".

**عبدالكريم الكندري: رئيس الوزراء يكاد يكون أكثر مسؤول أقسم على احترام الدستور وقوانين الدولة**

المحكمة الدستورية

بدر الداهوم

- الصقعبي: سأتقدم اليوم بطلب استعجال قانون المحكمة الدستورية لإلغاء تفويض النظر في العضوية
- الحجرف: سوف نعيد هذا الأمر إلى ما قبل عام 1973 ويرجع هذا الاختصاص الأصيل إلى المجلس
- الخليفة: «كل الخيارات قائمة ومفتوحة» و«سنتداعى لعقد اجتماع طارئ مع النواب لاتخاذ ما يلزم
- صالح المطيري: تعديل قانون «الدستورية» وإعادة النظر في تشكيلها وصلاحياتها أصبح أمرا ضروريا
- العرو: أهمية عودة حق النظر في صحة العضوية النيابية إلى مجلس الأمة وإنهاء تفويض «الدستورية»
- مطيع: كل نائب شريف سيسلك نفس النهج الإصلاحي الذي اتبعه الداهوم والكويت كلها حزينة اليوم

حمدان العازمي

عبدالكريم الكندري

مبارك الحجرف

مرزوق الخليفة

صالح المطيري

أحمد مطيع

### إبراهيم الحمود : الحكم سيمنع بدر من الترشح للانتخابات مدى الحياة

# الفيلي: حكم الدستوريه ضد الداهوم ليس شطبا وإنما قرار بعدم سلامة إعلان نتيجة فوزه

أكد الدكتور إبراهيم الحمود أستاذ دكتور بكلية الحقوق جامعة الكويت ، إن حكم المحكمة الدستورية باعتبارها محكمة فحص طعون انتخابية، ببطلان عضوية النائب بدر الداهوم، أن الداهوم فاقد للقيد في جداول الانتخاب باعتباره محرومًا من حق الانتخاب بعد أن أدين بجريمة المساس بالذات الأميرية وفقاً للقانونرقم 27 لسنة 2016.

وأشار الحمود في تصريحات صحفية، أنه بموجب هذا القانون الذي عَدل على المادة الثانية أو ضاف إليها من قانون الانتخاب فيحرم كل من من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الإلهية والأنبياء والرسل أو الذات الأميرية، من الانتخاب.

إبراهيم الحمود

محمد الفيلي

وأفاد الحمود أنه بموجب هذا الحكم فأن الداهوم قد فقد صفته كنائب وكمرشح، وأن المحكمة أكدت على أن السبب في إدانة الداهوم قد صدر قبل تعديل القانون، ثم أصبح القانون يشمله لأن آثاره لم تعدل، ولذا قد يخضع الدهوم للقانون 2016/6/27، ويحرم من الحق في الانتخاب الذي يترتب عليه عدم الترشح بعد ذلك كشرط أولي.

وأضاف: بموجب هذا الحكم يتعين إجراء انتخابات تكميلية بالنسبة للداهوم فقط دون غيره أو سواه، مؤكداً على أنه لا شك بأن حكم اسقاط العضوية يترتب عليه عدم صحة عضويته من البداية، حيث يترتب عليه سقوط الاستجواب المقدم من النائب، كما أنه سيكون محروم من الترشح مدى الحياة كما واضح من الحكم.

أكد الخبير الدستوري د. محمد الفيلي أن قرار المحكمة الدستورية أمس ببطلان عضوية النائب بدر الداهوم ليس شطباً للعضوية ، وإنما قرار بعدم سلامة إعلان نتيجة فوز الداهوم في انتخابات مجلس الأمة 2020.

وأوضح الفيلي، أن القواعد العامة في حال شغور مقعد مجلس الأمة أن يتم الدعوة إلى عقد انتخابات تكميلية.

### حددت 4 خطوات للخروج من دائرة التأزيم

# «التقدمية» تدعو لعدم التعاون السياسي مع رئيس الوزراء

اعتبرت الحركة التقدمية الكويتية أن إبطال عضوية النائب الدكتور بدر الداهوم فاقم الأزمة السياسية في البلاد وزادها تعقيداً.

ودعت الحركة إلى التوافق شعبياً على موقف سياسي موحد يدفع البلاد للخروج من هذه الأزمة، وذلك بإعلان عدم التعاون السياسي مع رئيس مجلس الوزراء وصولاً إلى استقالته، بحيث تتشكّل حكومة برئاسة ونهج جديدين تلتزم مسبقاً وبشكل واضح لا لبس فيه بالسعي لإخراج البلاد من الوضع المتأزم الذي تعاني منه، والاستجابة للإرادة الشعبية في تصحيح المسار، عبر الخطوات التالية:

1 – إغلاق ملفات: العفو عن المحكومين في القضايا السياسية، وسحب الجنسية، وتعديل وإلغاء القوانين المقيدة للحريات.

–2 تعديل قانون الانتخاب بإلغاء نظام الصوت الواحد المجزوء وقانون حرمان المسيئ، وتحديد تعريف تشريعي دقيق لجرائم الشرف والأمانة المبطلة للحق الانتخابي، وخفض مدة إعادة الاعتبار، وتعديل قانون المحكمة الدستورية وقانون الانتخاب بإعادة اختصاص النظر في صحة عضوية النواب إلى مجلس الأمة وذلك وفق الأصل الدستوري المنصوص عليه في المادة 95 بدلاً من الحالة الجوازية، التي نقلت هذا الحق إلى المحكمة الدستورية، بحيث لا تخرج الطعون الانتخابية عن دائرة الرقابة الشعبية للرأي العام.

–3 إجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق التعديلات التي ستجرى على قانون الانتخاب.

–4 تشكيل حكومة متوافقة مع الإرادة الشعبية تركز جهودها على إنقاذ البلاد ومحاربة الفساد ومعالجة المشكلات وتصحيح الاختلالات وتحقيق الإصلاحات.

وأهابت الحركة التقدمية بالقوى السياسية والكتل النيابية ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين كافة توحيد الموقف، وتنسيق التحرك، واليقظة السياسية.